

تقرير سلطنة عمان حول المشاورات الوطنية التحضيرية لقمة تحويل التعليم -سبتمبر 2022

1 - عملية المشاورات الوطنية للقمة:

اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم	اسم المنسق:		
2	عدد المشاورات (في حالة إجراء أكثر من		
	مشاورة):		
معلومات أساسية عن جميع المشاورات المنعقدة:			
22-23 يونيو 2022م	التواريخ:		
مركز عمان للمعارض والمؤتمرات	العنوان:		
وطنية	الأنواع (على سبيل المثال الوطنية / دون		
	الوطنية):		
مسقط ومحافظات أخرى	التركيز الجغرافي:		
250	عدد المشاركين:		
العربية والإنجليزية	اللغة المستخدمة:		

إجمالي عدد المشاركين:

رية للمشاركين	الفئة العم	
	17-0	10
	29 - 18	80
	59-30	150
	+60	10

المشاركون من الجنسين	
ذکر	130
أنثي	120

عدد المشاركين من كل قطاع:

تَغذِيَة	6	تعليم	155
الاتصالات	11	حماية الطفل	10
تكنولوجيا المعلومات	10	صحة	10
حماية اجتماعية	11	العمل	5
المياه والصرف الصحي والنظافة	5	البيئة	5
أخرى (يرجى التوضيح)		تمويل	22

عدد المشاركين من كل مجموعة أصحاب مصلحة:

	. , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
30	المعلمين والتربوبين والميسرين والأساتذة
40	الشباب والطلاب (بما في ذلك الأطفال والمراهقون)
11	قادة المدارس (على سبيل المثال ، من شبكة مدارس اليونسكو ASPnet)
	ممثلي الحكومة المحلية
10	أولياء الأمور ومقدمو الرعاية
3	المشاريع الصغيرة والمتوسطة / الاتحادات
4	شركات وطنية كبيرة
4	أعضاء البرلمان
	الشركات المتعددة الجنسيات
	السلطات المحلية
52	المؤسسات الحكومية والوطنية
	موظفو الخدمة العامة
	المجتمع الاقتصادي الإقليمي
20	المنظمات المحلية غير الحكومية
	المؤسسات المالية الدولية و / أو الإقليمية
8	المنظمات الدولية غير الحكومية
	السكان الأصليون وقادة المجتمع
48	المجتمع العلمي والأكاديمي والجامعات والمعاهد البحثية
20	وسائل الإعلام
	أخرى (يرجى التوضيح)

مبادئ الارتباط

كيف نظمتم المشاورة لضمان المبادئ التالية للمشاورات الوطنية؟

نهج حكومي شامل:

شاركت مختلف الجهات الحكومية المعنية بالتعليم في المشاورات الوطنية التي تسبق القمة العالمية لتحويل التعليم (نيويورك – سبتمبر 2022) والتي كانت تحت عنوان "ندوة التعليم في سلطنة عمان: نحو تعليم مستدام ومعزز لمهارات المستقبل"، حيث نظمت وزارة التربية والتعليم هذه الندوة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وممثلين من كل من وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة النقل والاتصالات والجامعات الحكومية والخاصة وهيئة الاعتماد الاكاديمي وضمان الجودة ووحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 والمكتب الوطني والمنافسية ووزارة الاقتصاد ، بالإضافة الى قطاعات التمويل مثل البنك المركزي وغرفة تجارة وصناعة عمان للتربية والتعليم والتعليم المجتمع المدني في مختلف القطاعات. برعاية من وزير الاقتصاد وحضور ووزير تي التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وكافة المدعوين، حيث تم استعراض المؤشرات الوطنية للتعليم وتوافق الرؤى الوطنية مع أجندة التعليم 2030، كما تمت مناقشة قضايا تطوير التعليم العالي لمواكبة سوق للتعليم وتوافق الرؤى الوطنية مع أجندة التعليم والساهمته بالمنظومة التعليمية خصوصا بعد جائحة كورونا، وتطرقت الجهات المشاركة في الندوة الى مواضيع تدريب وتعليم وتأهيل واعادة تأهيل والارتقاء بالمعلم من خلال التأهيل التدويل الرقمي في التعليم، بالإضافة الى تعزيز البحث العلمي والابتكار في التعليم ودوره في بناء الاقتصاد القائم مسيرة التحول الرقمي في المعرفة، والمواضيع المتعلقة بالتدريب التعليم التقني والمهني، وتمويل التعليم، والبيئة التعليمية المنصفة على المعرفة، والمواضيع المتعلقة بالتدريب التعليم بمختلف مساراته.

الدمج والانصاف:

بالإضافة الى التطرق للإنصاف في أغلب جلسات الندوة، فقد تم تخصيص احدى الجلسات المتزامنة لهذا الموضوع تحت عنوان "بيئة تعليمية شاملة ومنصفة وآمنه"، وقد تم في هذه الجلسة استضافة عدد من المعنيين من المديرية العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة التنمية الاجتماعية وممثل من وزارة الصحة والاكاديميين والميدان التربوي، ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المعنية بالطفولة والشباب، حيث تم تقديم أوراق عمل عن سياسات الإنصاف والمساواة والبيئات التعليمية الآمنة والشاملة والاتجاهات العالمية لتشكيل مستقبل التعليم، بالإضافة الى تجربتين لمدرسة حكومية ومدرسة خاصة فيما يتعلق بتوفير بيئة شاملة ومنصفة في المدرسة.

والجدير بالذكر بأنه تم افتتاح الندوة بكلمة قصيرة لطالبة من ذوي الاعاقة السمعية بلغة الاشارة وذلك للفت الانتباه الى هذه الفئة من المجتمع، كما تم توفير ترجمة بلغة الاشارة لعدد من الحضور الشباب من ذوي الاعاقة السمعية.

التركيز على الشباب بصفتهم "وكلاء التغيير":

تمت دعوة عدد من مؤسسات المجتمع المدني الشبابية وعدد من طلبة المدارس والمدارس المنتسبة لليونسكو، بالإضافة الى الشاب العماني الذي تم اختياره كممثل للشباب في منتدى اليونسكو للشباب لاستعراض تجاربهم وتطلعاتهم من تلك التجارب، حيث اقيمت جلسة تحاورية قصيرة بين طالبين (طالب وطالبة) من المدارس المنتسبة

لليونسكو وممثل سلطنة عمان في منتدى اليونسكو للشباب ضمن برنامج حفل الافتتاح. كما خصصت في اليوم التالي جلسة للشباب بعنوان دور الشباب في صياغة مستقبل التعليم، تم فيها التحدث عن دور المؤسسات الشبابية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلاقة التعليم عن بعد بالتنمية المستدامة، وتميزت هذه الجلسة بتنفيذها حضوريًا من قبل ممثلي المؤسسات الشبابية من مختلف محافظات سلطنة عمان إلى جانب مشاركة عدد من المبتعثين للدراسة خارج سلطنة عمان إفتراضيًا.

والجدير بالذكر انه تم في عدد من الجلسات المتزامنة الاخرى التركيز على بناء قدرات الشباب في مهارات المستقبل من خلال عدد من المبادرات من بينها إطار وطني للتلمذة المهنية بسلطنة عمان ومشروع تطوير منظومة التدريب المهني بالتعاون مع القطاع الخاص، بالإضافة الى وعى طلبة المدارس بمفاهيم المواطنة العالمية.

ما هي المجالات الرئيسية التي ركزت عليها المشاورات الوطنية بناءً على مسارات العمل الموضوعية الخاصة بقمة تحويل التعليم، والقضايا الموضحة في أوراق المناقشة والمذكرات الموجزة لمستقبل التعليم؟

شملت المشاورات الوطنية والتي استمرت لمدة يومين متواصلين عدة محاور غطت معظم قضايا التعليم المهمة. ففي اليوم الأول تم طرح ثمان أوراق عمل، تبعها نقاش بين الخبراء والحضور، حيت تركزت أوراق العمل حول مواضيع ذات أهمية في المجال التعليمي مثل: عرض تقرير جودة التعليم في الدول العربية والذي أعدته منظمة الاسكوا، ومؤشرات التعليم الوطنية في التقارير الدولية، وسياسات ومؤشرات الهدف الرابع في سلطنة عمان، ومهارات ريادة الأعمال والوظائف المستقبلية في سلطنة عمان، والاستجابة والتعافي وإعادة التصور: دروس عالمية لتحقيق نتائج التعليم في سلطنة عمان بعد جائحة كوفيد-19واذي قدمته منظمة اليونيسيف، والتعليم في رؤية عمان 2040، والتحول الرقمي في المنظومة التعليمية، والتعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا. كما تم تخصيص ورقة خاصة والتحرير اليونسكو "وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً-عقد اجتماعي جديد للتربية والتعليم"، قدم الورقة الدكتور صبحي الطويل وهو أحد القائمين على إعداد التقرير، ومدير دائرة الابتكار في التعليم بمنظمة اليونسكو.

أما في اليوم الثاني فتم تنفيذ تسع جلسات متخصصة غطت جميع المحاور الخمسة التي تم إدراجها في مسارات العمل الموضوعية الخاصة بتحويل التعليم، كما تم إضافة أربع محاور أخرى ذات أهمية للنظام التعليمي في سلطنة عمان تتعلق بالمواطنة العالمية، وجودة التعليم، والبحث العلمي والابتكار، والشباب.

تناولت الجلسة الأولى **دور الشباب في صياغة مستقبل التعليم،** والتي أدارها الشباب بأنفسهم بحضور المسؤولين ومتخذي القرار، تم فيها استضافة العديد من الشباب والمؤسسات الشبابية وقُدمت أوراق عمل مختلفة تناولت دور المؤسسات الشبابية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف الرابع منها، كذلك تم طرح بعض الأفكار والآراء حول توطين أفضل الممارسات العالمية في قطاع التعليم ودور الشباب العماني لتمكينها. تم التطرق كذلك إلى ضرورة التعاون والتكامل بين المؤسسات التعليمية ورواد الأعمال الشباب، والشركات الناشئة والأندية الشبابية في المجالات التربوية. وإشراك الشباب في تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتدريب، وكذلك مشاركة الشباب في السياسات المختصة بالتعليم وتمكينهم للمساهمة الفاعلة في إبداء الآراء والمقترحات في هذا المحال.

في الجلسة الثانية الخاصة بدور المعلم في تحويل التعليم، تم تقديم ثلاث أوراق عمل مهمة تطرقت لدور المعهد التخصصي للتدريب المهني للمعلمين في سلطنة عمان في تدريب المعلم نحو تحويل التعليم، وكذلك تم التأكيد على أهمية برامج إعداد المعلم في تحويل التعليم في ضوء المعايير العالمية وتم أخذ جامعة السلطان قابوس كنموذج، وكلية التربية بشكل خاص. تم تقديم مقترح كذلك من جامعة التقنية والعلوم التطبيقية حول الدور المستقبلي لإعداد

المعلم في ظل متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. حيث تم التأكيد على ضرورة أن يتعامل المعلم مع الثورة الصناعية الرابعة بذكاء ويتكيف مع متطلباتها وأن مؤسسات إعداد المعلم مطالبة بتقديم كل ما هو جديد في الثورة الصناعية الرابعة وأن يعد المعلم بطريقة تقنية يستطيع من خلالها أن يوظفها في الموقف التعليمي الصفي.

ركزت الجلسة الثالثة على جهود سلطنة عمان في تطوير إطار وطني للتلمذة المهنية ومشروع تطوير منظومة التدريب المهني بالتعاون مع القطاع الخاص، وكذلك سبل تطوير التعليم استجابة لمهارات المستقبل ومتطلبات سوق العمل. تم فيها عرض مجموعة من المشاريع والمبادرات والوسائل التي تنفذها بعض الجامعات لأجل تطوير التعليم التقني والتطبيقي بما يلبي متطلبات مهارات المستقبل وسوق العمل. بالإضافة إلى ضرورة تأهيل قوى عاملة وطنية ذات كفاءة عالية بمختلف المستويات والمؤهلات المهنية من خلال منظومة تعليمية وتدريبية حديثة متكاملة محفزة تشجع التعلم المستمر والابتكار والعمل الريادي والشراكة وبما يتماشي مع احتياجات سوق العمل.

أما في الجلسة الرابعة والمختصة بالتعلم والتحول الرقمي فقد تم عرض خطة وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان نحو التحول الرقمي والتي شملت تغيير الهيكل التنظيمي وتعديل بعض اللوائح والقوانين وأتمتة الإجراءات وتحسينها لتناسب المرحلة القادمة. كما تم الاتفاق على أنه من الضروري إعداد بنية تحتية فعالة لتقنية المعلومات، وذلك بالبدء بتحليل الفجوة بين الوضع الحالي والمأمول. وإيماناً بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص في مجال تعزيز التحول الرقمي، فقد عرضت الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل) جهودها في تقديم بعض الحلول التعليمية الرقمية مثل توفير الشاشات التفاعلية، وأجهزة المعلم المحمولة، والاتصال المضمن، والتأهيل والتدريب. إضافة إلى ذلك كشفت الشركة عن مبادرة المعلم المحمولة الشركة العمانية للاتصالات مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار لإنشاء شبكة وطنية للبحث والتعليم لربط ودعم مجتمع البحث والتعليم في سلطنة عمان وربط هذا المجتمع بمجتمع البحث والتعليم الدولي، من أجل تعزيز التوجه الوطني نحو الاقتصاد المعرفي. كما تم التأكيد على أهمية الاستمرار في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بتحويل التعليم رقمياً.

هدفت الجلسة الخامسة والمعنونة ببيئة تعليمية شاملة ومنصفة وآمنة إلى تسليط الضوء على جهود سلطنة عمان في توفير بيئة تعليمية شاملة ومنصفة وآمنة لكل من التعليم المدرسي والعالي، وذلك من خلال جمع كل الشركاء وأصحاب المصلحة في طاولة واحدة تم خلالها مناقشة مواضيع تتعلق بسياسات الإنصاف والمساواة في بيئات التعلم والتحول الرقمي، كما تم فيها عرض الاتجاهات العالمية لتشكيل مستقبل التعليم. بالإضافة إلى عرض تجربتين لمدرستين من القطاعين العام والخاص. ركزت الجلسة على جهود سلطنة عمان في دمج الطلبة أصحاب الإعاقة وكذلك عرض الرؤية المستقبلية لتوفير بيئة تعليمية شاملة ومنصفة وآمنة في سلطنة عمان، كما ناقشت أوجه التعاون بين وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم في هذا المجال وكذلك دور الجامعات الخاصة المحوري في توفير بيئة مناسبة لطلبتها وطاقمها الإداري والتدريسي، ودور وزارة التنمية الاجتماعية والجهات المختصة في توفير بيئة مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

بينما ناقشت الجلسة السادسة الاستثمار وتمويل التعليم، حيث تم فيها طرح العديد من الأفكار والمقترحات حول التجارب الناجحة في الشراكات وبدائل تمويل التعليم المتاحة للإنفاق على التعليم، كما تم التركيز على ضرورة تنمية الاستثمار الخاص في التعليم وكذلك التحديات والفرص المتعلقة بها. بالإضافة إلى أهمية دعم القطاع الخاص لمبادرات الحكومة في المجال التعليمي وذلك من باب المسؤولية المجتمعية. حيث أصدرت سلطنة عمان قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص PPP في عام 2019 والذي بمقتضاه تم تشكيل فريق خاص يسعى إلى اتخاذ القرارات بشأن المشاريع التي يمكن تحسين مشاركة القطاع الخاص فيها، وتعزيز إطار الشراكة واقتراح مشاريع للتنفيذ بهدف الاستدامة المالية. علاوة على ذلك، تمت الإشارة إلى أهمية الوقف التعليمي الذي تشرف عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وهو وقف يخدم كل ما يسهم في دعم الحركة العلمية ويهدف إلى تنويع

مصادر تمويل مستدامة وغير تقليدية للتعليم وتخيف العبء على الحكومة والذي بدوره سيدعم الاستقرار المالي بشكل عملى وبمخاطر منخفضة لتوفير متطلبات التعليم المالية واحتياجاته.

فيما ركزت الجلسات الأخرى على تعزيز التربية على المواطنة العالمية، والتي تم فيها التأكيد على أهمية تعزيز وعي معلمي وطلبة المدارس بسلطنة عمان عن التربية من أجل المواطنة العالمية، وتم خلالها عرض نتائج الدراسة التي قامت بها جامعة السلطان قابوس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم لإيجاد أدوات تساعد على رصد الغاية السابعة من الهدف الرابع والمعني بالمواطنة العالمية والتنمية المستدامة. كما تم عرض عدد من أوراق العمل المهمة حول أهمية البحث العلمي والابتكار في توجيه التعليم إلى خلق اقتصاد مبني على المعرفة. وكذلك دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في توجيه التعليم ودعم المهارات البحثية وتطوير التدريس. وتطرقت الجلسة الأخيرة إلى مراقبة وضمان جودة التعليم سواء المدرسي أو العالي أو التقني والمهني. وتم الإشارة إلى ضرورة تقويم المدارس الحكومية والخاصة وتدقيق جودة البرامج التأسيسية العامة، ونشر نتائج عمليات ضمان الجودة والاعتماد ونتائج ادراج المؤهلات في الإطار الوطني، وكذلك أهمية تدريب الكوادر التعليمية في مجال ضمان جودة التعليم بشكل عام، واعداد وتطوير الإطار الوطني الشامل للمؤهلات، وادراج المؤهلات العمانية ومواءمتها مع المؤهلات الدولية.

ما هي المخرجات والنتائج الرئيسية فيما يتعلق بالمكونات الخمسة الأساسية للمشاورات الوطنية؟

- آخذين بعين الاعتبار دور الشباب كعوامل للتغيير الإيجابي وتحويل التعليم؛ فإن سلطنة عمان ستواصل دعمها ورعايتها لهم والاستماع إليهم، من خلال تزويدهم بالمهارات الأساسية اللازمة للنجاح في اقتصاد اليوم، من مهارات الاتصال والابتكار والتفكير النقدي وحل المشكلات، والتعاون من أجل تمكينهم لإحداث تغيير إيجابي في التعلم على كافة المستويات، وخلق مساحات واسعة لهم من خلال إنشاء مركز للشباب على مستوى عالى من التمكين والصلاحيات لتحقيق كل ما ذُكر أعلاه؛ واستراتيجية وطنية شاملة للشباب.
- تعزيز الدور المحوري للمعلمين والذي تعاظم بشكل كبير وغير مسبوق إبان جائحة كوفيد 19، وإضافة إلى الجهود التي بذلت من قِبل وزارة التربية والتعليم والمؤسسات المعنية بإعداد المعلمين إبان جائحة "كوفيد 19" في إعداد البرامج التدريبية المتنوعة لتدريبهم على اكتساب المهارات اللازمة لتطبيق التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد، فقد أصبح لزامًا إحداث تغييرٍ كبيرٍ وجذري في التنمية المهنية للمعلم سواء في مرحلة الإعداد أو التأهيل والتدريب، وتهيئة ظروف العمل المناسبة والجاذبة والمحفزة والمستقرة ووضوح المسار المهني. وستواصل سلطنة عمان العمل على الاستفادة من مكتسبات الجائحة، ودعم سياسات تمكين المعلمين والتشاور معهم، والعمل مع المؤسسات المعنية من أجل إيجاد منظومة متكاملة من المرجعيات والنظم والضوابط والأسس والمبادئ الخاصة بمهنة التدريس.
- أهمية توفير بنية تعليمية منصفة وشاملة وآمنة للجميع، بداية من خلال توفير المباني التعليمية المجهزة في كافة مناطق الدولة، مع تحقيق مؤشرات عالية جدا حاليًا تصل إلى 100% في توفير المرافق الصحية غير المختلطة، وشبكات الإنترنت والحواسيب لأغراض تربوية، ونسب عالية من المدارس المجهزة ببنية تحتية ومواد ملائمة للطلاب ذوي الإعاقة. ومدارس مستعدة للدمج، وبرامج لمعالجة صعوبات التعلم والنطق والتخاطب، وخدمة الصحة المدرسية بوجود ممرض مقيم في كل مدارس الدولة، وخدمات الرعاية الاجتماعية والنفسية، واستيعاب كافة المدارس للطلاب من أي جنسية انطلاقا من مبدأ الحق في التعليم، ومدارس خاصة ودولية ومدارس الجاليات، للدراسة باللغة الأم أو أي لغة يختارها الطالب. وستواصل

سلطنة عمان التركيز على البيئة التعليمية لجعلها أكثر من مجرد مكان للتعلم، مركزين على التفاعل الاجتماعي والتنوع الثقافي، وإيلاء مواضيع الإنصاف والشمول والجودة جل اهتمامنا تحقيقا لمبادئ وغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، لتكون البيئة التعليمية حاضنة لكل المكونات من طلاب ومعلمين وعاملين آخرين، وتعزيز وتطوير التشريعات واللوائح المنظمة.

- تقدر سلطنة عمان كافة الجهود والممارسات والأساليب التكنولوجية المبتكرة التي شهدها التعليم خلال الجائحة بعد الإغلاق الكلي للمدارس والجامعات، والتي اتجهت فيه إلى تطبيق عدد من الطرق والأساليب لاستمرارية التعليم منها: التعليم المدمج والتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني باستخدام المنصات التعليمية، وتوفير المصادر والوثائق والسياسات الداعمة له، وفي إطار مشروع التحول الرقمي الذي تبنته سلطنة عمان في القطاعات المختلفة بما في ذلك قطاع التعليم؛ لتسريع متطلبات الحكومة الإلكترونية، وتحقيق التعلم الفعال، فقد تم العمل على تطوير خطة تنفيذية للتحول الرقمي بشكل عام، وتشكلت لجنة توجيهية للتعليم الإلكتروني بالدولة، وخلصت اللجنة إلى إعداد الإطار الوطني للتعليم الإلكتروني. والدعوة مستمرة في استخدام التكنولوجيا والتفاعل معها إيجابيا على المستويات المختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التعليم حسب توافق إعلان بيجين، واستكمال توفير البنية التحتية اللازمة.
- من منطلق مبدأ التعلم مدى الحياة، والإنصاف في الحصول على التعليم والتدريب الجيد في المجال التقني والمهني وفرص التعليم العالي والبحث العلمي؛ يجب علينا التحول وبسرعة للاستثمار في تنمية المهارات والموائمة بين التعليم والاحتياجات الفعلية والمستقبلية لسوق العمل؛ وتوفير العمل اللائق والتنمية المستدامة. لذا، فإن سلطنة عمان ملتزمة بتحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وتمكين المتعلمين من الالتحاق ببرامج تدريبية استراتيجية، وزيادة أعداد الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني، وتعزيز تكامل مؤسسات التعليم العالي مع المجتمع، وتطوير المناهج لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة ومهارات المستقبل، وتحقيق الاستدامة وتنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي والتعليم التقني والمهني، وضمان الجودة في هذه المؤسسات، وطرح مسارات تعليمية وتدريبية مواكبة لمتطلبات التنمية المستدامة ومهارات المستقبل.
- في مجال تمويل التعليم فإن سلطنة عمان ملتزمة بالإنفاق على التعليم كأولوية وطنية، من خلال تبني سياسات مرنة ومبتكرة وآليات عملية لتوفير الحوافز للقطاع الخاص وتوجيهها لتمويل الأنشطة والبرامج التعليمية، ودراسة إمكانية خصخصة بعض الخدمات المرتبطة بالتعليم والاستثمار في بعض المرافق التعليمية، وإرساء أسس فاعلة لشراكة حقيقية مع المستثمرين، وتطوير أساليب تمويل مبتكرة، وتخصيص حزم تحفيزية إضافية للتعليم، وتعزيز جذب الاستثمار في التعليم والتدريب المهني والتقني، لتعزيز الاستدامة المالية، مع التركيز على الشفافية والحوكمة في المتابعة والإجراءات.

- الحفاظ على التزاماتنا الدولية التي تعهدنا بها، لتحقيق غايات ومؤشرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، والعمل على المتابعة والتقييم ورصد مؤشرات التحقق، خاصة المؤشرات المرجعية المعتمدة للهدف الرابع، وتنفيذ الإطار العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

للاطلاع على برنامج المشاورات الوطنية المفصل وأوراق العمل المطروحة يرجى زيارة الموقع أدناه:

الندوة الوطنية حول التعليم في سلطنة عمان (نحو تعليم مستدام، ومعزز لمهارات المستقبل)* – اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم(www.onc.om)